

زكاة

القرار رقم (IFR-2021-156)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-11617)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الرياض

المغاتيج:

ربط زكوي تقديري . ضريبة قيمة مضافة . صافي مشتريات . مصاريف عمومية وإدارية . ركود اقتصادي . قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديمها خلال المدة النظامية.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٤٠هـ - أسس المدعي اعتراضه على أنها مبالغ فيها على إقرارات ضريبة القيمة المضافة ويدعى أن المدعي عليها تجاوزت تكلفة تلك المبيعات والمتمثلة في صافي المشتريات، كما أن المدعي عليها لم تأخذ في الحسبان مصاريف عمومية وإدارية، كما أنها لم تأخذ بالحسبان حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها الأسواق - أثبتت الهيئة بأنه في ظل غياب المعلومات التي تعكس حجم نشاط المدعي، فيتحقق للمدعي عليها الربط أو إعادة الربط تقديريًّا في حال ظهر بيانات أو معلومات تعكس واقع حجم نشاط المدعي - ثبت للدائرة أن دفاتر المدعي غير معتمدة من محاسب قانوني بحيث يظهر النشاط الحقيقي للمؤسسة، كما أنه لم يقدم طلب للمدعي عليها بمسك الدفاتر، وحيث أن النسبة التقديرية للأرباح المدعي هي (١٥٪) من إيراداته وعليه فإن مصاريفه المقدرة تشكل (٨٠٪) - مؤدي ذلك: رفض اعتراض المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١٠)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣)، و(١٨)، و(١٧) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٠.
- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤١) وتاريخ ٢١/٤/٢٠٢٤.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣٠/٠٧/١٤٤٢هـ الموافق ١٥/٠٢/٢٠٢٣م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، المنصوص عليها في المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١٠/١٤٠١هـ)، وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المُشار إليها أعلاه؛ حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (١٤٤١/٠٧/٢٠٢٣م) وتاريخ ٢٦/٠٢/٢٠٢٣ـZ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته مالكاً ... (سجل تجاري ...) تقدم باعتراضه على الرابط الظكي التقديرى لعام ٤٤٠١هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويكمّن اعتراض المدعي في أن المدعي عليها استندت في تقديرها التي يدعي أنها مبالغ فيها على إقرارات ضريبة القيمة المضافة ويدعى أن المدعي عليها تجاهلت تكلفة تلك المبيعات والمتمثلة في صافي المشتريات، كما أن المدعي عليها لم تأخذ في الحسبان مصاريف عمومية وإدارية، كما أنها لم تأخذ بالحسبان حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها الأسواق، وختم مذكوريه بطلب تعديل القرار الصادر من المدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها؛ أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ٢٧/٠٣/٢٠٢٣م، جاء فيها أنه تمت محاسبة المدعي تقديريةً بناءً على ما توصلت إليه من معلومات وبيانات والمتمثلة في مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وتستند المدعي عليها في إجرائها على ما ورد في المادة (١٣) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢٠هـ والتي نصت على أنه: «حيث تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الظكي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعماته، والقروض والإعانت الحاصل عليها»، وطالب المدعي عليها برفض الدعوى.

وفي يوم الاثنين الموافق ٣٠/٠٧/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها المدعي أصله، وحضرها / ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفویض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ، وبسؤال المدعي عن دعواه، أجاب بأنه يتمسك بلائحة دعواه المودعة لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وبمواجهة ممثل المدعي عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك

برد المدعي عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان، وبسؤال الطرفين عما إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي لذا، قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (١٤٣٧/٠٣/١٣)هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ (١٤٣٨/٠٦/١٤)هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٥٠) وتاريخ (١٤٢٥/١٥/١٥)هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ (١٤٢٥/٦/١١)هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢١)هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢١)هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتلطيم عليه أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً إلى المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢١)هـ التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراف عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراف خلال (سعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراف أو مضت مدة (سعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعترافه أمام الهيئة أو مضي مدة (٩٠) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراف إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التلطيم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التلطيم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار رفض الاعتراف في تاريخ (٢٤/٢/٢٠٢٠)م، وتقديم بالتلطيم أمام لجنة الفصل في تاريخ (٢٦/٢/٢٠٢٠)م، فإن الدعوى تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية، مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف

الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن المدعي يعترض على قرار المدعي عليها المتعلق بالربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٠٤هـ، حيث يدعي المدعي أنه يوجد مبالغة من المدعي عليها في تقدير الوعاء الزكوي لعام ١٤٠٤هـ وأن المدعي عليها اعتمد على مبيعات ضريبة القيمة المضافة ولم تأخذ بالحسبان تكلفة المبيعات وحالة الركود الاقتصادي، في حين دفعت المدعي عليها أنها استندت في تقديرها بناء على ما توصلت إليه من معلومات وبيانات والمتمثلة في مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وحيث نصت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار مالي وزير المالية رقم (٢٢١٦) وتاريخ ١٤٠٧/٠٧/١٤٠٧هـ على أنه: «تحاسب الهيئة بالأسلوب التقديرى كل مكلف ليس لديه دفاتر تجارية تعكس حقيقة نشاطه، وغير ملزم بإصدار قوائم مالية وفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة، مع مراعاة ما يأتي: ١-الأخذ بإقرار المكلف إذا كان أكبر من تقدير الهيئة. ٢-أن للهيئة إذا تبين لها أن تعاقدات المكلف تتم بطريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح محدد، أن تأخذ بهامش الربح المحدد في العقد، وذلك فيما عدا التعاقدات التي تتم بين الجهات المرتبطة. ٣-أن للهيئة إذا توفرت لديها معلومات تخالف ما قدمه المكلف أن تأخذ بها. ٤-أن للهيئة الاسترشاد ببيانات المكلف لديها عند حساب زكاته بالأسلوب التقديرى. ٥-أن يبدأ العام الزكوي الأول للمكلف الذي يحاسب بالأسلوب التقديرى، وفقاً لما ورد في المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة، ما لم يثبت المكلف تاريخاً مغايراً لبدء النشاط قبله الهيئة. ٦-أن للهيئة وضع حدود دنيا وعليها لمكونات تقدير وعاء الزكاة للمكلف الذي يحاسب بالأسلوب التقديرى، بناء على اختلاف المدن والمواسم والمناسبات وأي ظرف مؤثر في التقدير. ٧-أن للهيئة أن تقوم بتعديل طريقة حساب الأسلوب التقديرى، متى رأت الحاجة لذلك؛ وفقاً لتحديث الأنظمة وتغير ظروف السوق وسلوك المكلفين. ٨-أن للهيئة إعادة توزيع الإيرادات والمصاريف في المعاملات التي تتم بين أطراف مرتبطة أو أطراف لها القدرة على التأثير في أفعال أو قرارات المكلف بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أطراف تابعة للمكلف؛ لتعكس الإيراد الذي كان سيتحقق لو كانت الأطراف مستقلة وغير مرتبطة»، كما نصت المادة (١١) من ذات اللائحة على أنه: «للهيئة محاسبة المكلف بالأسلوب التقديرى في الحالات الآتية: ١-إذا لم تتمكن من الوصول إلى بيانات مثبتة تعكس واقع المكلف ونشاطه، ومن ذلك مسک دفاتر تجارية غير دقيقة. ٢-إذا لم يلتزم المكلف بتقديم الإقرار خلال المدة الموضحة في المادة (السابعة عشرة) من اللائحة. ٣-إذا لم يقدم المكلف المستندات المطلوبة باللغة العربية، ومن ذلك: القوائم المالية، أو الدفاتر التجارية خلال المدة الموضحة في المادة (السابعة عشرة) من اللائحة. ٤-إذا لم تتوافق البيانات الواردة في الدفاتر التجارية للمكلف مع واقع نشاطه. ٥-إذا لم يلتزم المكلف في الدفاتر التجارية بالنمذج التي بينتها الأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة. ٦-إذا تبين للهيئة عدم صحة المعلومات المقدمة من المكلف في الإقرار. ٧-إذا لم يتمكن المكلف من إثبات صحة المعلومات المدونة في إقراره بمستندات قبلها

الهيئة»، كما نصت المادة (١٨) من ذات اللائحة على أنه: «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (العاشرة) من اللائحة، على كل مكلف الاحتفاظ داخل المملكة وباللغة العربية بالدفاتر التجارية الضرورية لتحديد وعاء الزكاة بشكل دقيق، مع الاحتفاظ بالمستندات التي ثبت صحتها والبيانات والإيضاحات التي تؤيدتها، ويقع عبه إثبات صحة ما ورد في الإقرار من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حال عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، جاز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يثبت المكلف صحته أو القيام بربط تقديره وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها»، كما نص قرار وزير المالية رقم (٨٥٢) وبتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ على أنه: «تسري هذه القواعد على إقرارات مكفي التقدير التي تقدم بعد ١٩/١٢/٢٠١٩م، وفقاً لما ورد في البند (ثالثاً) من قرار وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٢٢١٦) وتاريخ ٠٧/٠٧/١٤٤٠هـ»، كما نصت الفقرة (٣) من قواعد حساب زكاة مكفي التقدير الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ على أنه: «يقدر وعاء الزكاة للمكلف الخاضع لهذه القواعد بتحديد رأس مال يتناسب مع حجم نشاط المكلف وفقاً للمعادلة الآتية: (المبيعات/٨) + (المبيعات × ١٥٪) وبما لا يقل عن رأس المال الوارد في السجل التجاري أو التراخيص الالزمة للنشاط أو أي مستندات أخرى يمكن للهيئة عن طريقها تحديد رأس المال»، وبناء على ما تقدم وبما أنه في ظل غياب المعلومات التي تعكس حجم نشاط المدعي، فيتحقق للمدعي عليها الربط أو إعادة الربط تقديرياً في حال ظهر بيانات أو معلومات تعكس واقع حجم نشاط المدعي، حيث يتحقق للمدعي عليها جمع المعلومات واحتساب الزكاة على المدعي بأسلوب تقديرى ومن إحدى القرائن المهمة التي يمكن الاستعانة بها في تحديد الزكاة المستحقة على المدعي هي حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانت الحاصل عليها، واستناداً على قرار وزير المالية رقم (٨٥٢) الصادر بتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ والذي أشار إلى أن تقدير الأرباح لنشاط المدعي بنسبة (١٥٪) وهي ما تم تطبيقه على المدعي لتقدير أرباحه، كما أشار ذات القرار إلى أن رأس المال العامل يقدر بثمن المبيعات، وحيث أن دفاتر المدعي غير معتمدة من محاسب قانوني بحيث يظهر النشاط الحقيقي للمؤسسة، كما أنه لم يقدم طلب للمدعي عليها بمسك الدفاتر، وحيث أن النسبة التقديرية لأرباح المدعي هي (١٥٪) من إيراداته وعليه فإن مطابيقه المقدرة تشكل (٨٠٪)، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعي.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- رفض اعتراف المدعي / ... (رقم ...) ضد قرار المدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، في شأن الربط الزكوي محل الدعوى.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الثلاثاء الموافق ١٠/٨/١٤٤٢هـ) موعداً لتسليم نسخة القرار ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.